https://doi.org/10.26682/hjuod.2022.25.2.50
مجلة جامعة دهوك، المجلد: 25، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 971-982، 2022

الإجماع عند الشيخ محمّد محيي الدين عبد الحميد – رحمه الله – في حاشيته منحة الجليل

أرشد محي أرشد و إسماعيل محمد سعيد إسماعيل
قسم اللغة العربية،كلية التربية/عقرة، جامعة دهوك، إقليم كردستان–العراق

(تاريخ استلام البحث: 26 أيلول، 2022، تاريخ القبول بالنشر: 23 تشرين الاول، 2022)

الخلاصة

يعد الإجماع من أصول النحو التي اعتمدها النحاة دليلاً تبنى عليه القواعد بعد كل من السّماع والقياس، وقد حظي الإجماع بكثير من العناية من قبل ابن جني والسيوطي، ويؤكد تأثر النحاة بوسائل الاستدلال الفقهية، وإنّه الاجتماع على الشيء والاتفاق عليه، وينفرّع الإجماع في اللغة إلى ثلاثة فروع: إجماع العرب، وإجماع البصريين والكوفيين، وإجماع البصريين أو الكوفيين، ويذكر في كتب النحاة ويردّ بألفاظ متعددة، ومن ذلك قول النحاة عند ذكر مسألة ما: أجمعوا عليها، واتفقوا على ذلك، ولا خلاف في ذلك، أو بلا خلاف، وقولاً واحداً، فكلها مترادفة بمعنى الإجماع.

وفي العصر الحديث يعدّ الشيخ محمّد محيي الدين الذي جمع بين التحقيق والتأليف من العلماء الذين قلّ نظيرهم، لما قدّمه من خدمات في مجالات عديدة ومنها اللغة، والعناية بكتب التراث الإسلامي تدريساً وتأليفاً وإخراجاً وتحقيقاً، وحقّق فيها شرح ابن عقيل على الألفية التي تمثل عصارة ذهنه وخلاصة أفكاره في مجال اللغة والنحو، وإنّه ميدان خصب للوقوف عنده ومحاولة عرض موقف الشيخ محمّد محيي الدين من حجية الإجماع، وقد وقفنا عند مواضع عديدة تعرّض فيها الشيخ لأصل أصيل من أصول النحو العربي، وعملنا على انتقائها بدقة عارضين فيها رأيه وآراء النحاة ممن سبقه.

الكلمات المفتاحية: الإجماع، محمّد محيي الدين، ابن عقيل، الأصول.

المقدِّمة

من الجدير بالذكر أنّ علم النحو يتصدّر مرتبة رفيعة من بين علوم اللغة العربية؛ وذلك لكثرة من عتنوا به وألفوا فيه، فهو علم يُعدُّ نظام اللغة، وقد اعتنى به العلماء ولم يحضَ بمثله علم من علوم اللغة كالبلاغة والصرف والدلالة وغيرها، وكان النحويون حريصين ودقيقين في استخراج مسائله وأحكامه، مستندين إلى أصول وأدلّة تُعدُّ مفتاحاً تفتح به ألغاز المسائل، والإجماع أصل منها.

ويحتاج الإجماع في النحو إلى وقفة تظهر حدوده وتبيّنها منها: هل يوجد إجماع؟ وما هي مواضع وجوده؟، ومَن مِن النحاة أشار إليه؟، وهل هناك إجماع بين المدرستين البصرية والكوفية ؟ وهل يُعدُّ اجماع أهل البصرة دون أهل الكوفة إجماعاً؟ كذلك إجماع الكوفيين غير البصريين. فالإجابة على هذه الأَسئلة دفعتنا إلى اختيار موضوع الإجماع. ولا بد من ذكر أنّ البحث قسّم إلى تمهيد وذكرنا فيه نبذة عن حياة محمّد محيي الدين عبد الحميد، ثم مفهوم الإجماع عند النحاة، وبعدها مسائل الإجماع في منحة الجليل.

التمهيد:

نبذة عن حياة الشيخ محمّد محيي الدين عبد الحميد – رحمه الله–:

وهو محمّد محيي الدين عبد الحميد إبراهيم، ولد في مصر في محافظة الشرقية بقرية كفر الحمام سنة 1900م، إذ أَخذ دراسته الأولية وكان حافظاً لكتاب الله – سبحانه وتعالى– ، وبعدها تعلّم بمعهد دمياط، وفي عام 1925م حصل على شهادة الأزهر العالمية النظامية في القاهرة [1]، والأثر العظيم في نبوغه؛ فقد كان نزاعاً للعلم، وتّربى في بيت فقه وقضاء، والده كان من رجال القضاء والفتيا، والعلماء والقضاة من حوله يجتمعون في منزله، فنشأ محمّد محيي الدين ليسمع آيات القرآن

الكريم والأحاديث النبوية ومسائل العلم في نقاش الزائرين، وممّا يشهد على شدّة ذكائه، وظهور هلاله مبكراً في مجال الريّادة والتفوّق، وقد تطلّع إلى التأليف العلمي وهو في ساحة الدرس[2] ، وبعد تخرّجه من معهد دمياط الديني عيّن مدرساً، وفي بداية إنشاء كليات الأزهر لأُصول الدين واللغة أُختير الشيخ محمّد محيي الدين للتدريس فيها، وثم في قسم الدراسات العليا، واختاره المراغي ليكون محاضراً في الاجتماعات العامة عند المناسبات الدينية في جامعة الأزهر[3]، وذهب إلى السودان استاذاً للشريعة الاسلامية والنحو والصرف, وبعدها عاد إلى مصر وعمل في وظائف رفيعة، منها أُستاذ في جامعة الأزهر، وعيّن وكيلاً لكلية اللغة العربية، ثمّ مديراً لمفتشي العلوم الدينية والعربية بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية، وعيّن عميداً لكلية اللغة العربية، وعضواً بالمجمع اللغوي ورئيساً للجنة الفتوى [4]، ومن السابقين إلى العناية بكتب التراث وتحقيقها وتذليلها للباحثين، ومن أبرزها شرح مقدمة الاجرومية، وشرح ابن عقيل، وشرح شذور الذهب وغيرها الكثير. وأنّ الشيخ محمد محيي الدين كان يعاني من مرض السكري، وقد اشتد عليه في الأيام الأخيرة من حياته، وظلّ يعمل بلا ملل، حتى توفاه الله يوم الثلاثين من كانون الأول سنة 1972م[5].

وكتابه منحة الجليل يمثّل خلاصة أفكار الشيخ محمّد محيي الدين في مجال اللغة عامة والنحو بشكل خاص، وقد بذل جهداً كبيراً في تحقيقه إذ أغنى شرح ابن عقيل بتحليله للآراء المطروحة، وترجيحه لها وأحياناً يرد عليها، ويستدرك على ابن مالك وابن عقيل في كثير من المواضع، ويأتي بالحجج والبراهين فيما يذهب.

سيخصص هذا البحث لمسائل الإجماع المذكور في منحة الجليل، نبدأ مع بيان مفهوم الإجماع عند النحاة ثم نذكر مسائل الإجماع في منحة الجليل.

– مفهوم الإجماع عند النحاة:

الإجماع لغةً: أصله من (جمع) وهذا الأصل يدل على شيء واحد، وهو انضمام الشي إلى بعضه، يقال: جمعت الشيء جمعاً أي ضممته بعضاً على بعض، والجمعُ مصدر من قولنا: جمعت الشيء، والجَمْعُ أَيضاً اسم يطلق على جماعة الناس، والجموع: اسم لجماعة الناس. والمجمع حيث يُجْمَعُ الناس، وهو أيضا اسم للناس، والجَمَاعَةُ: عدد كل شيء وكثرته[6].

وقال الفيومي: "والجماعة من كل شيء يطلق على القليل والكثير ويقال لمزدلفة جمع إمّا لأنَّ الناس يجتمعون بها... وضربه بجمع كفه بضم الجيم أي مقبوضة وأخذ بجمع ثيابه أي بمجتمعها" [7]، و" الإجماع: الاتفاق" [8].

والإجماع اصطلاحاً: " الاتفاق في الحكم مع الاختلاف في المأخذ" [9].

أَمّا الإجماع عند النحاة فهو كما قال ابن جني: " إجماع أَهل البلدين إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص" [10]، فهو إجماع نحاة البصرة والكوفة [11].

ومن قبيل ما ورد من هذا النوع، قول ابن الأنباري : " أجمع الكوفيون والبصريون على أنَّ الأَفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علّة إعرابها" [12].

ويرى السيوطي أنّ هناك نوعاً آخر من الإجماع، وهو إجماع العرب، لذا يقول: " وهو أن تُجمع العرب علي أمر وتنطق به، وعنه يقول السيوطي: "إجماعُ العربِ أيضًا حُجَّةٌ، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه؟، ومن صوره أن يتكلّم العربي بشيءٍ ويبلغهم فيسكتون عليه"[13]، ومن قبيل ذلك ما ورد من قول بعضهم " وَاتفقَ الحجازيون والتميميون وَسَائِر الْعَرَب على بِنَاء فعال المعدول على الْكسر إِذا كَانَ مصدرا ومأخذه السماع كفجار وَحَمَّاد ويسار"[14].

وعن مثل هذا الإجماع نرى ابن جني حين ذكر الاجماع على زيادة الحرف للتوكيد، فقال: " فقد علمنا من هذا أنّنا متى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غاية التوكيد، كما أنّا إذا رأيناهم حذفوا حرفا، فقد أرادوا غاية الاختصار ولولا ذلك الذي أجمعوا عليه واعتزموه، لما استجازوا زيادة ما الغرض فيه الإيجاز، ولا حذف ما وضعه على نهاية الاختصار، فقد استغني عن حذفه بقوة اختصاره" [15].

ومن خلال ما تقدّم يتضح لنا أنّ هناك نوعين من الإجماع، الأول: إجماع العرب، والثاني إجماع البصريين والكوفيين، ومن الجدير بالذكر أنّ هناك نوعاً آخر من

الإجماع، وهو إجماع البصريين بمعزل عن الكوفيين، وإجماع الكوفيين بمعزل عن البصريين، وهذا ما ذكره ابن الأنباري عند ذكر بعض المسائل فقال: " وقد أجمع البصريون على أنّ ما انتصب بفعل الشرط، أو بفعل جواب الشرط. لم يجز تقديمه على إنْ " [16]، وذكر ابن الأنباري أيضاً إجماع الكوفيين على " أنَّ الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سمّيتَ به رجلًا يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو طَلْحَة وطَلْحُون" [17].

ومن خلال التعريفات المتقدّمة يتضح لنا قوة العلاقة بين التعريفات اللغوية والاصطلاحية، من حيث إنّ التعريفات جميعها تصب في مصب واحد، وهو الاجتماع على الشيء والاتفاق عليه، ويتفرع الإجماع في اللغة إلى ثلاثة فروع: إجماع العرب، وإجماع البصريين والكوفيين، وإجماع البصريين أو الكوفيين.

بقي لنا أنْ نذكر أنّ الإجماع يذكر في كُتب النحاة بألفاظ متعدّدة، ومن ذلك قول النحاة عند ذكر مسألة ما: أجمعوا عليها، واتفقوا على ذلك، ولا خلاف في ذلك، أو بلا خلاف، وقولاً واحداً، فكلها مترادفة بمعنى الإجماع[18].

– مسائل الإجماع في منحة الجليل:

● المسألة الأُولى: الإجماع على أنّ ما ورد من العلم المذكر المختوم بألف التأنيث يجمع جمعاً مذكراً سالماً:

جمع المذكر السالم: ما جمع بزيادة واو ونون في حالة الرفع، نحو: جاء المجتهدون ، وياء ونون في حالتي النصب والجر، نحو قولنا: "أكرم المجتهدين، وأحسن إلى العاملين، ولا يجمع هذا الجمع إلا شيئان، الأول: العلم لمذكر عاقل، بشرط خلوّه من التاء ومن التركيب، مثل أحمد- أحمدون، وسعيد- سعيدون، الثاني: الصفة لمذكر عاقل، بشرط أن تكون خالية من التاء، صالحة لدخولها، أو للدلالة على التفضيل، نحو: عالم- عالمون، وكاتب- كاتبون [19].

هذا الذي ذكرنا هو ما ذهب إليه ابن مالك في الفيته، وتبعه الشارح ابن عقيل، فذكر أنّ ما يجمع على هذا الجمع شيئان، أحدهما[20] هو الجامد، وهو العلم على المذكر الذي يخلو من تاء التأنيث، فإنْ كان علماً لغير مذكّر لم يجمع بهما، فلا يقال في زينب: زينبون، وإنْ كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما، قالا يقال في طلحة: طلحون، وأجاز الكوفيون ذلك [21].

وعلّق الشيخ محيي الدين على هذه الجزئية قائلاً: " ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز جمع العلم المذكّر المختوم بتاء التأنيث كطلحة وحمزة جمع مذكر سالماً بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التي في المفرد... وعلى ذلك يقولون: جاء الطلحون والحمزون، ورأيت الطلحين والحمزين، ولهم على ذلك ثلاثة أدلّة [22]، أهمها: أنّ الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالماً، فلو سمّينا رجلا بحمراء أو حبلى، جاز جمعه على حمراوين وحبلين ولا شك أنَّ الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكّناً في التأنيث من المختوم بتاء التأنيث، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكّناً في التأنيث جمعاً مذكراً سالماً فجواز جمع الاسم الأخف تمكّناً في التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى" [23] .

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ المقصود من أدلة الكوفيين عن الإجماع، هو إجماع أهل اللغة قاطبة، إذ لا يُعلم لذلك مخالف، وليس هذا على أنّ (حمراء أو حبلى) وصف، بل من ناحية اتخاذها علماً لشخص ما، فإنْ كانت على الصفة فلا تجمع هذا الجمع، بل على المؤنث السالم، ويبدو أنّ الشيخ محيي الدين لا يخالف ذلك، إذ لم يعترض على هذا الكلام، فهو موافق لما ذكره الكوفيون في العلم المختوم بألف التأنيث فقط، والله أعلم.

● المسألة الثانية: الإجماع على أنّ معاملة المنقوص في حالتي الرفع والجر معاملته في حالة النصب بإظهار الحركات هو ضرورة:

الاسم المنقوص: هو الاسم المعْرَب الذى آخره ياء لازمة مَكْسُوْرٌ ما قبلها، كالداعِي والمنادي، فهو معتل الآخر بالياء، وتظهر الفتحة في حال النصب لخفتها في الياء، نحو قولنا: رأيت القاضيَ، أما في حالة الرفع والجر فتنوى الحركة فيها، أي تكون مقدّرة، فتقدّر الضمة في حالة رفعه، وتقدّر الكسرة في حالة الجر؛ لثقلهما في الياء، نحو قولنا: قام القاضي، فالضمة مقدّرة على الياء للثقل، ونحو قولنا: مررتُ بالقاضي، فالكسرة مقدّرة للثقل أيضاً [24].

وهذا الذي تقدّم هو مذهب ابن مالك، وابن عقيل، لذا ذكر ابن عقيل أنّ حكم هذا المنقوص أن يظهر فيه النصب، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الأحقاف: 31]، ويقدّر فيه الرفع والجر على الياء للثقل، كما في قولنا: جاء القاضي، ومررت بالقاضي [25].

وعلّق الشيخ محمّد محيي الدين على حالة النصب بقوله:" من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملته إياه في حالتي الرفع والجر، ، فيقدّر فيه الفتحة على الياء أيضا؛ إجراء للنصب مجرى الرفع والجر" [26]، وأنشد قول الشاعر:

ولو أنَّ واشٍ باليمامة داره ... وداري بأعلى حَضْرموت اهتدى ليا [27]

الشاهد فيه قوله: (واشٍ) وهي اسم أنَّ حقها النصب بالياء المفتوحة، ولكن الشاعر أجراها مجرى الرفع والجر، وذكر أنّ هذا من باب ضرورة الشعر، وأنّ المبرد أجازه في سعة الكلام [28].

وعلّق الشيخ أيضاً على حالة النصب في المنقوص فقال: ومن العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حالة النصب، فيظهر الضمة والكسرة على الياء، كما تظهر الفتحة عليها" [29]، وأنشد قول الشاعر:

فيوماً يوافينَ الهوى غيرَ ماضيٍ ... ويوماً ترى منهنَّ غولاً تغولُ [30]

الشاهد فيه قوله (ماضيٍ) فقد كسر الشاعر الياء ظاهراً، وقد أجراه هنا مجرى النصب فيه، بإظهار الحركة.

ثم قال الشيخ محمّد محيي الدين: " ولا خلاف بين أحدٍ من النحاة في أنّ هذا ضرورة لا تجوز في السعة" [31] ، ثم عاد الشيخ ليبيّن الفرق بين حمل المنقوص المنصوب على حالتي الرفع والجر، بتقدير الحركات، وأنّه يجوز من باب السعة، وبين منع حمل المنقوص المرفوع والمجرور على حالة النصب بإظهار الحركات إلّا من باب الضرورة التي لا يتوسع بها، فقال: " والفرق بين هذا والذي قبله أنّ فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين، ففيه حمل النصب على حالتي الرفع والجر، فأعطينا الأقل – النصب- حكم الأكثر، ولهذا جوّزه بعض العلماء في سعة الكلام، أمّا الثاني ففيه حمل حالتين على حالة واحدة، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل، ومن أجل هذا اتفقت كلمة العلماء على أنّه ضرورة يُغتفر منها ما وقع فعلاً في الشعر" [32].

فالإجماع الذي ذكره الشيخ محمّد محيي الدين هو على أنّ ما ورد من ذلك هو من باب الضرورة ولا يؤخذ به في سعة الكلام، فالإجماع وارد على الجواز في ضرورة الشعر.

- **المسألة الثالثة: الإجماع على استكمال جملة الخبر لثلاثة شروط:**

الجملة الاسمية تتكوّن من المبتدأ والخبر، والمبتدأ مفرد معرفة نحو قولنا: محمد مجتهد، أو مصدر مؤوّل يتصدّرها، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [سورة البقرة: 184]، "فالمصدر المؤوّل (أن تصوموا) في محلّ رفع مبتدأ أي: صيامكم" [33]، أمّا الخبر، فيكون مفرداً نكرة، كما (مجتهد) في المثال المتقدم، وقد يكون جملة اسمية أو فعلية، كما في قولنا: محمد اجتهد في درسه، واشترطوا لها شروطاً: بأن تحوي على رابط، وأن لا تكون ندائية، وأن لا تتصدّرها حروف: لكن، بل، حتى [34]، والرابط، وهو أحد أشياء، ومنها:

1. أن تكون هي المبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿ دَعۡوَىٰهُمۡ فِيهَا سُبۡحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ ﴾ [سورة يونس: 10]، فإنّ الدعوى هي قولهم: سبحانك اللهم.
2. الضمير البارز أو المستتر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة: 216]، والرابط هو الضمير الفاعل المستتر في الفعل يعلم.
3. اسم الإشارة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾ [سورة الأعراف: 26].
4. إعادة المبتدأ بلفظه، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [سورة الحاقة: 1-2] [35].

وذكر ابن مالك الرابط في الجملة، وذكر ابن عقيل الخبر الجملة، وأنّ لا بد أن يكون في الجملة رابط، وهو الشرط الذي تكلّم عنه، وفصّل القول فيه [36].

واستدرك الشيخ محمّد محيي الدين ليكمل شروط الجملة الواقعة خبراً فقال: يشترط في الجملة التي تقع خبراً ثلاثة شروط: الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، والثاني: أن لا تكون الجملة ندائية، قلا يجوز أن تقول: محمدُ يا أعدل النّاس، على أن تكون (محمدٌ) مبتدأ، وتكون جملة (يا أعدل النّاس) خبراً عن محمد، والشرط الثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى، وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال خبر الجملة لهذه الشروط الثلاثة" [37].

وقد أحسن الشيخ محمّد محيي الدين باستدراكه هذا، إذ إنّ ابن عقيل لم يتعرّض إلّا للرابط فقط، ويبدو أنّ الإجماع الذي قصده الشيخ محمّد محيي الدين هو إجماع البصريين والكوفيين.

- **المسألة الرابعة: الإجماع على حرفية (لعل):**

من المعلوم أنّ الحروف المشبهة بالفعل (إنّ وأخواتها) تدخل على الجملة الاسمية تنصب الأول وترفع الثاني، ومن هذه الحروف (لعل)، تفيد الترجي [38].

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه المسألة لم يبحثها ابن عقيل في بابها، بل كان الحديث عن (عسى) التي هي من أفعال المقاربة، ومعناها الرجاء [39] أيضاً، وذكر ابن عقيل أنّ أفعال المقاربة كلها أفعال ما عدا (عسى) فهي حرف، ونسب ذلك القول إلى ثعلب (ت 291هـ) وابن السراج (ت 316هـ)، وذكر أيضاً: أنّ الصحيح في (عسى) أنّها فعل، بدليل اتصالها بتاء الفاعل وأخواتها من ضمائر الرفع، فيقال: عسيتُ، عسيتما، وعسيتم، عسيّنَ [40].

وعلّق الشيخ محمّد محيي الدين قائلاً: " نصّ ابن هشام في أكثر كتبه على أنّ القول بأنّ (عسى) حرف هو قول الكوفيين، وتبعهم على ذلك ابن السراج [41]، ونصّ في المغني [42] وشرح شذور الذهب [43] على أنّ ثعلباً على هذا، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين، وملخص مذهبهم أنّهم قالوا: (عسى) حرف ترجٍ، واستدلوا على ذلك بأنها أفادت معنى (لعل) وبأنّها لا تنصرف كما أنّ لعل كذلك لا تنصرف، ولما كانت لعلَّ حرف بالإجماع، وجب أن تكون عسى حرفاً مثلها؛ لقوة التشابه بينهما" [44].

ولا بد لنا أنّ نبيّن ما جاء في كلام الشيخ محمّد محيي الدين، وهو أنّ الإجماع على كون (لعل) حرف– وهو إجماع البصريين والكوفيين–، وجرى حمل المعنى من (لعل) على (عسى)، ولم يبيّن الشيخ موقفه من (عسى)، ويمكننا القول: إنّ (عسى) فعل وليست حرفاً خلافاً للكوفيين، والدليل على ذلك قبولها ضمائر الرفع من تاء الفاعل وأخواتها كما مبيّن في كلام ابن عقيل السابق.

- **المسألة الخامسة: إجماع العرب على كسر همزة (إنّ) إذا كانت في جواب قسم محذوف الفعل:**

(إنّ) و (أنّ) من الأحرف المشبهة بالفعل، وهناك مواضع خاصة لكسر همزة (إنّ) وجوباً، ومن هذه المواضع: إذا وقعت جواباً للقسم، وفي خبرها اللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾ [سورة العصر: 1-2]، أمّا المواضع التي يجوز فيها الفتح والكسر، فمنها: إذا وقعت جواباً للقسم، وليس في خبرها اللام، نحو: أحلف إنَّ (أنَّ) محمداً عالي الأخلاق [45].

وهذا ما ذكر ابن مالك في قوله:

بعد إذا فجاءةٍ أو قسم لا لام بعده بوجهين نمي [46]

وعلّق ابن عقيل قائلاً: " كلام المصنف أنّه يجوز فتح إنَّ وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو حلفت إنَّ زيداً قائم، أو غير ملفوظ به نحو: والله إنَّ زيداً قائم، أو اسمية نحو: لعمرك إنَّ زيداً قائم" [47] .

وذكر الشيخ محمّد محيي الدين عبد الحميد أنّ هناك أربعَ صور، – مجال بحثنا–" أن يحذف فعل القسم، ولا تقترن اللام بخبر إن، نحو قولك، والله إنك عالم، ومنه قوله تعالى:

﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [سورة الدخان: 1-3]" [48].

ثم ذكر الشيخ أنّ في هذه الصورة خلافاً، فالكوفيون يجوزون فيها فتح همزة (إنَّ) وكشرها، أمّا البصريون فيوجبون كسرها، ولا يجوزون الفتح، والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر [49]، وذكر أنّ السيوطي قال بخطأ الكوفيين في هذا الموضع [50].

بقي لنا أنّ نذكر أنّ الإجماع الذي نقله ابن هشام هو إجماع العرب عامة، وهذا مفهوم من خلال مخالفة الكوفيين للبصريين.

● المسألة السادسة: الإجماع على أنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول المطلق:

المفعول المطلق: وهو مصدر منصوب يأتي بعد الفعل الذي استقي منه، ويكون إمّا مؤكداً لعامله، كما في قولنا: ضربت زيداً ضرباً، أو ومبيناً لنوع عامله، كما في قولنا: آمنت بالله إيماناً عميقاً، أو مبيّناً للعدد، كما في قولنا: سجدت سجدتين، والعامل فيه هو أحد ما يأتي:

1. الفعل وهو الأصل، كما في قولنا: ضربته ضرباً.

2. المصدر، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا﴾ [سورة الإسراء: 63]، فالمصدر (جزاؤكم) هو العامل في المفعول المطلق (جزاءً).

3. الوصف كاسم الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾ [سورة الصافات:1]، والصفة المشبهة نحو قولنا: هذا حزين حزناً شديداً [51].

أمّا اسم التفضيل:" اسم مشتق من فعل، أي حدث لموصوف قام به الفاعل أو وقع عليه بزيادة على غيره في أصل ذلك" [52]، وعرّفه المحدثون: هو" اسم مشتق على وزن أَفْعَل يدل في الأغلب على أنّ شيئين اشتركا في معنى ، وزاد أحدهما على الآخر فيه" [53]، واسم التفضيل يعمل عمل الفعل، فيرفع فاعلاً، ظاهراً أو مستتراً، والأخير هو الغالب [54].

وذكر ابن عقيل أنّ المصدر ينتصب بالمصدر، أو بالوصف، أو بالفعل، وعمم إطلاق الوصف بلا قيد [55].

واستدرك الشيخ محمّد محيي الدين على ابن عقيل في إطلاق الوصف بقوله: " يشترط في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق شرطان: أحدهما: أنْ يكون متصرفاً، والثاني: أن يكون تاماً، والثالث: ألا يكون ملغياً عن العمل، فإنْ كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول مطلقاً بغير خلاف فيما نعلم" [56].

وأمّا ما ورد مما ظاهره أنّ المفعول المطلق منصوب باسم التفضيل فقد خرجّه الشيخ محمّد محيي الدين على أساس وجود تقدير في الكلام يقدّر من لفظ اسم التفضيل، وهذا ما ذكره عندما أنشد قول الشاعر:

أمّا الملوكُ فأنتَ اليومَ ألأمُهُم — لؤماً وأبيضهم سربال طباخ [57]

فقوله: (لؤماً) مفعول مطلق، وناصبه ليس اسم التفضيل (ألأمهم) بل هو فعل من لفظه، وتقدير الكلام يلؤم لؤماً [58].

بقي أن نذكر أنّ الشيخ محمّد محيي الدين خالف ابن عقيل من ناحية الوصف، لذا ذكر الشروط الواجب توفرها في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق، ومن الشروط التي خالف فيها اسم التفضيل شروطه هو كونه اسم جامد غير متصرف، وهذا ما جعل الشيخ محيي الدين يعترض على ذلك، مع الإشارة إلى أنّ التقدير الذي ذهب إليه في البيت السابق فيه بعض التكلّف، وإطلاق قول ابن عقيل أولى من قول الشيخ محمّد محيي الدين، وقد أورد بعض المعاصرين مثالاً على نصب المفعول المطلق باسم التفضيل فقالوا: " اسم التفضيل يعمل في نصب المفعول المطلق، كما في قولنا: هذا أكرمهم كرماً " [59].

● المسألة السابعة: الإجماع على أنّ (مِن) تأتي لابتداء الغاية في الأمكنة والأحداث والأشخاص:

حرف الجر (مِن) من الحروف الثنائيةالوضع التي تدخل على الاسم، فتعمل فيه الجر، وقد وردت بمعانٍ عدة، منها:

ابتداء الغاية المكانية، كقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ٱلَّذِي بَٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ﴾ [سورة الإسراء: 1] (60)، والبدلية، هي اختيار شيء أو أخذ شيء مكان شيء، كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [سورة التوبة: 38] (61)، والسببية والتعليل، أي لبيان العلّة أو السبب، كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا﴾ [سورة نوح: 25] (62)، وغير ذلك من المعاني.

وذكر ابن عقيل أنَّ (مِن) تأتي للتبعيض، ولبيان الجنس، ولابتداء الغاية في غير الزمان كثيراً، ومثالها لابتداء الغاية في المكان قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [سورة الإسراء: 1]، ولابتداء الزمان كما في قوله تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [سورة التوبة: 80]، وأنشد قول الشاعر:

تُخيّرْنَ من أزمانْ يوم حليمة ... إلى اليوم، فقد جُرِّبن كل التجارب(63)

وفي كلّ ما تقدّم كانت لابتداء الغاية (64).

وعلّق الشيخ محمّد محيي الدين على هذا الكلام ذاكراً أنّ في مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان أمراً فيه خلاف، فجمهور الكوفيين يمنعونه، وأنّ الاتفاق والإجماع قد وقع بين الجميع على أنّها تأتي لابتداء الغاية في الأمكنة والأحداث، والأشخاص (65).

ونقول: إنّ بيان الشيخ في الإجماع واضح أنّه بين البصريين والكوفيين، وأنّ الخلاف جاء في معناها لابتداء الزمان، ولكن الشيخ لم يذكر الأمثلة، ولم يذكر توجيه ما ذُكر من الأمثلة التي أفادت (من) ابتداء الغاية الزمانية.

ونذكر هنا ما فات من مثال الأشخاص، إذ قد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ﴾ [سورة النمل: 30]، وأمّا ما ورد من الاتفاق على مجيئها في ابتداء الغاية للأحداث فهو ناتج عن تأويل ما ورد من أمثلة (من) التي لابتداء الغاية الزمانية، ففي البيت السابق: التأويل هو من مضي أزمان، وفي آية التوبة: من تأسيس أول، وهذا هو معنى الأحداث، وهذا التأويل ذهب إليه ابن هشام –رحمه الله تعالى– (66).

- **المسألة الثامنة: الإجماع على جواز عطف معمولين لعامل واحد:**

العطف "هو تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد أحرف العطف مثل: قام زيد وعمر" (67)، فهو تشريك الثاني على الأول بحرف من حروف العطف (68)، والعطف نوعان: **الأول: عطف النسق:** ويُسمّى العطفُ بالحرف، وحروف العطف هي: وهي "الواو والفاءُ وثُمَّ وحتى وأَو وأَم وبَلْ ولا ولكنْ، وهو محل بحثنا، **والثاني: عطف البيان:** هو تابعٌ جامدٌ، يُشبهُ النّعتَ في كونه يكشفُ عن المراد كما يكشفُ النّعتُ. ويُنزّلُ من المتبوع مَنزلةَ الكلمةِ الموضّحة لكلمةٍ غريبةٍ قبلها، كقولنا: أقسمَ باللهِ أبو حَفصٍ عُمَر، فعمر عطف بيان على "أبو حفص"، ذُكر لتوضيحه والكشف عن المراد به، وهو تفسير له وبيان (69).

وهذه المسألة جاء ذكرها أثناء شرح ابن عقيل في باب الإضافة، إذ قال: " وقد يُحذف المضاف إليه ويبقى المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكرها، لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلاً لما عليه قد عُطف" (70)، وأنشد قول الشاعر:

أكلَّ أمرئ تحسبينَ امرأً ... ونارٍ توقدُ بالليل ناراً (71)

الشاهد فيه قوله: (ونارٍ)، حيث حذف المضاف وهو كل، والتقدير (كل نارٍ) وأبقى المضاف إليه مجروراً، لتحقق الشرط، أنّ المضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو (كلّ) في قوله: (أكلّ امرئ) (72).

وعلّق الشيخ محمّد محيي الدين على هذا الكلام مبيناً وجه ما ذكره ابن عقيل فذكر أنّ قوله: (ونارٍ) حيث حذف المضاف، وهو (كل) المقدّر في إعراب البيت، وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف؛ لتحقق الشرط، وهو أنّ المضاف المحذوف معطوف على مماثل له، وإنّما لم نجعل (نار)

معطوفاً على (امرئٍ) لأنّه يلزم أن يكونَ الكلام مشتملاً على شيئين، وهما (نارٍ) و (ناراً)، معطوفين على معمولين، وهما (امرئٍ) و (امرأً) لعاملين مختلفين، وهما (كل) العاملة في (امرئ) المجرور، والعامل الثاني (تحسبين) العامل في (امرأً)، والعاطف واحد، وهو الواو، وذلك لا يجوز، ولكننا عندما نقدر المضاف (كل) المحذوف، وجعلنا هذا المحذوف معطوفاً على (كل)، لم يبقَ إلّا عامل واحد في المعطوف عليهما، وهو (تحسبين)، إذ هو العامل في (كل) وفي (امرأً) وهما مفعولاه، والعطف على معمولين لعامل واحد جائز بالإجماع[73].

بقي لنا أنّ نقرّب كلامه من ناحية الإجماع، فنقول: أنّ المثال أصبح كما لو قلنا: جاء زيدٌ وعمروٌ، فالعامل (جاء) هو الذي رفع (زيد)، وهو أيضاً الرافع لـ (عمرو)، ووجه ذلك العطف بينهما، على نية تكرار العامل، فكأننا قلنا: جاء زيد وجاء عمرو، ثم حذفنا (جاء) الثانية، فصارت (جاء زيد وعمرو).

الخاتمة

من خلال ما سبق انتهيت إلى بعض النتائج،التي يمكن بيان أهمها فيما يلي:

1. الإجماع أَصل أَصيل من أصول النحو عند النحاة جميعاً لا سيما البصريين، ويجد الباحث جذوره في أَغلب مسائل النحو، فيشكّل قيمة علمية ومكانة ثابتة بين أصول النحو.
2. إنّ الشيخ محمّد محيي الدين له موقف متميّز من الإجماع وعدّه أصلاً من أصول النحو بدليل الاعتماد عليه في كثير من المسائل.
3. لم يكن الشيخ محمّد محيي الدين متعصباً لمذهب معين، إنّما رجّح ما رآه الحق من غير انحياز، إلّا إنه وافق البصريين أكثر.
4. إنّه خالف ابن عقيل في بعض المواضع، واستدرك عليه في مواضع أخرى.
5. قد اعتمد الشيخ مبدأ الترجيح والاختيار في بيان رأيه تجاه المسائل النحوية.

الهوامش

(1)ينظر: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي (ت1396هـ) : 92/7.

(2)ينظر: مقدمة شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: الامام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد: 13. والنهضة الاسلامية في سير اعلامها المعاصرين: محمّد رجب البيومي: 135/2.

(3)ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما المجمعيون: الدكتور محمّد مهدي علام: 196. ومقدمة شرح شذور الذهب: 14- 15.

(4)ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما المجمعيون: 196.

(5)ينظر: النهضة في سير اعلامها المعاصرين: 142. ومقدمة شرح شذور الذهب: 13.

(6)ينظر: كتاب العين،الخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة (جمع): 1/ 237، ومقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسن (ت 395هـ) مادة (جمع): 1/ 479.

(7)المصباح المنير، في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت: 770هـ)، مادة (جمع): 1/ 108.

(8)القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي، مادة (جمع): 710.

(9)التعريفات: علي بن محمّد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت816هـ)10.

(10)الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني : 1/ 190.

(11)ينظر: الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي: 35.

(12)الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري (ت: 577هـ): 2/ 446.

(13)الاقتراح للسيوطي: 89- 90.

(14)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي: 109.

(15)سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ): 1/ 281.

(16)الانصاف في مسائل الخلاف: 1/ 274.

(17)الانصاف في مسائل الخلاف: 1/ 34.

(18)ينظر: الإجماع في الدراسات النحوي، حسين رفعت حسين، عالم الكتب، القاهرة: 14.

(19)ينظر: همع الهوامع: 1/ 166،والنحو العربي أحكام ومعانٍ: 1/ 55- 56.

(20)اكتفينا بذكر واحد فقط، لأنّ الثاني معلوم ومقدم في الذكر قبل كلامنا هذا، ولغرض وحدة الموضوع والاختصار.

(21)ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 31.

(22)الاول: أن هذا علم على مذكر وإن كان لفظه مؤنثا، والعبرة بالمعنى لا باللفظ، والثاني: أنَّ هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم: طلحات، وحمزات. ينظر: منحة الجليل: 1/ 31.

وذكرنا هذين الدليلين هنا تتميماً للموضوع، وكونها لا يخصان الإجماع في المسألة.

(23)منحة الجليل: 1/ 31.

(24)ينظر: شرح المكودي، عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي: 19- 20، وشذا العرف في فن الصرف: 77.

(25)شرح ابن عقيل: 1/ 40- 41.

(26)منحة الجليل: 1/ 40.

(27)البيت لمجنون ليلى. ينظر: ديوان مجنون ليلى، عبد الرحمن المصطاوي: 51.

(28)ينظر: منحة الجليل: 1/ 40- 41.

(29)منحة الجليل: 1/ 41.

(30)البيت لجرير بن عطية. ينظر: ديوان جرير، حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2005م: 334.

(31)منحة الجليل: 1/ 41.

(32)المصدر نفسه: 1/ 41.

(33)الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت: 1376هـ): 2/ 368.

(34)ينظر: المفصل في علم العربية: 31- 32، والنحو العربي أحكام ومعانٍ: 1/ 170- 172.

(35)ينظر: المعلى موجز النحو بشواهد القرآن والحديث والشعر، محمّد خليل الزروق: 147- 148.

(36)ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 96.

(37)منحة الجليل: 1/ 96.

(38)ومن معانيها أيضاً: الإشفاق، والتعليل وغير ذلك. ينظر: الجنى الداني من حروف المعاني: 579.

(39)ينظر: معاني النحو: 2/ 238.

(40)ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 149.

(41)لم أقف على هذا القول لابن السراج، بل هو منقول عن ابن هشام.

(42)ينظر: مغني اللبيب: 1/ 172.

(43)ينظر: شرح شذور الذهب: 43.

(44)منحة الجليل: 1/ 149.

(45)ينظر: شرح المكودي: 68- 71. النحو العربي أحكام ومعانٍ: 1/ 278- 281.

(46)ألفية ابن مالك: 21.

(47)شرح ابن عقيل: 1/ 166.

(48)منحة الجليل: 1/ 166.

(49)ينظر: شرح شذور الذهب: 232.

(50)ينظر: منحة الجليل: 1/ 166.

(51)ينظر: شرح المكودي: 112- 113، والنحو الشافي الشامل: 384- 385,

(52)أسرار النحو: أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت: 940هـ)، تحقيق: أحمد حسن حامد: 227.

(53)ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: 395/3، وينظر: في علم النحو، أمين علي السيد: 2/ 43.

(54)ينظر: النحو الشافي الشامل: 533.

(55)ينظر: شرح ابن عقيل: 2/ 76.

(56)منحة الجليل: 2/ 76.

(57)البيت لطرفة بن العبد. ينظر: ديوان طرفة بن العبد، عبد الرحمن المصطاوي: 23.

(58)ينظر: منحة الجليل: 2/ 76.

(59)النحو الشافي الشامل: 386.

(60)ينظر: الأصول في النحو: 1/ 409.

(61)ينظر: معني اللبيب عن كتب الأعاريب:326.

(62)ينظر: معاني النحو: 3/ 123

(63)البيت للنابغة الذبياني. ديوان النابغة الذبياني،

(64)ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 8.

(65)ينظر: منحة الجليل: 3/ 9.

(66)ينظر: مغني اللبيب: 1/ 349.

(67)كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ -1983م. : 151.

(68)ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي:2/ 329.

(69)ينظر: جامع الدروس العربية: 3/ 241.

(70)شرح ابن عقيل: 3/ 36.

(71)البيت لأبي داود الإيادي، واسمه جارية بن الحجاج. ينظر: شرح الشواهد الشعرية: 1/ 410.

(72)ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 36.

(73)ينظر: منحة الجليل: 3/ 36.

المصادر والمراجع

الإجماع في الدراسات النحوي، حسين رفعت حسين، عالم الكتب، القاهرة.

أسرار النحو: أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت: 940هـ)، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 2 ، 1422هـ- 2002م.

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج (ت: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط 15، 2002م

الاقتراح في أصول النحو، أبو بكر جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط 2، 2006م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 1424هـ- 2003م

البسيط في شرح جمل الزجاج، ابن ابي ربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي السبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ، 1986م.

جامع الدروس العربية: 226- 228، والمستقصى في علم التصريف، عبد اللطيف محمد الخطيب، دار المعرفة، الكويت، ط1، 1424هـ- 2003م.

الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت: 1376هـ)، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، ط 4، 1418هـ

الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت: 749هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ط 2، 1442هـ- 2021م.

ديوان جرير، حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 2005م

ديوان طرفة بن العبد، عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2006م:

ديوان مجنون ليلى، عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 2005م:

سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1421هـ- 2000م

شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت: 1351هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1.

شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: القاضي بهاء الدين عبدالله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الهداية بيروت – لبنان، ط 1، 1429هـ، 2008م.

شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427هـ – 2007م.

شرح المكودي على الألفية، أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (ت: 807هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط 1، 1422هـ- 2001م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: الامام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع القاهرة، 2004م

الفية ابن مالك: محمّد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني، ابو عبدالله جمال الدين (ت 672هـ)، دار التعاون.

القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 8، 1426هـ – 2005م.

كتاب التعريفات: علي بن محمّد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ) ضبط وتصحيح جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط 1، 1403هـ، 1983م.

كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما المجمعيون: الدكتور محمّد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية القاهرة، 2000م.

المصباح المنير، في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت: 770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.

معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1428هـ- 2007م.

المعلى موجز النحو بشواهد القران والحديث والشعر، محمد خليل الزروق، دار اللباب، اسطنبول، ط 1، 1440هـ، 2018م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1411هـ- 1991م.

المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538هـ)، تحقيق: محمود سعيد عقيل، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1424هـ- 2003م.

مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت:395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ - 1979م.

منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمّد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الهداية، بيروت – لبنان، 1429هـ، 2008م.

النحو الشافي الشامل، محمود حسني مغالسة، دار المسيرة، الأردن، ط3، 2013م.

النحو العربي أحكام ومعانٍ، محمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، دمشق، ط2، 1437هـ- 2016م.

النحو الوافي، عباس حسن (ت: 1398هـ)، دار المعارف، مصر، ط15.

النهضة الاسلامية في سير اعلامها المعاصرين: محمّد رجب البيومي، دار القلم دمشق، ط 1، 1995.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

پۆختە

کۆدەنگی دهیتە هژمارتن ژ بنەماێین ڕێزمانێ، کو زمانڤانان پشت پێ بەستیە وەکو ریکەچارەیەك بۆ بنیاتنانا ڕێزمانێ پشتی هەرئیك ژ گوهلێبوون وپیڤانێ، وژلایی (ئیبن جونی وسیوتی) ڤە گەلەك گرنگی ب کودەنگیی هاتیەدان وجەختی ل کاریگەرییا زمانڤانان ب شیوازیین واتاێین فیقهی کرییە وکومبوون سەر تشتەکی کرییە ول سەر ڕێکەفتینە. کۆدەنگییا زانایان دزمانیدا دابەشی سەر سێ لقان دبیت: کۆدەنگییا عەربان، وکۆدەنگییا بەسرایی وکوفییان، وکۆدەنگییا بەسراییان یان کوفییان.

ودپەرتوکێن زمانڤاناندا دەربرینێن جوراوجۆر ئاماژەیێ دهاتەدان وژئەڤێ جەندێ ئاخفتنا زمانڤانان ل دەمێ بەحسێ بابەتەکی دکر، دا ل سەر کومبن ول سەر ڕێککەڤن وجیاوازی ل سەر نەدبوو، وهەمی ب ئێك گوتنا هەڤواتا دا ل سەر کۆ کۆدەنگ بن. ودسەردەمێ نویدا (شیخ موحەممەد محیەدین) دهیتە هژمارتن ژ زاناێین کێم وێنە، کو ناڤهاتی پێکڤەگرێدان دناڤبەرا ڤەکولین ودانانێدا کر (التحقیق والتألیف)، ناڤهاتی گەلەك خزمەت پێشکێشی بواڕێن جۆراوجۆر کرن، ژوان (زمان وجاڤدێریکرنا کەلەپورێ ئیسلامێ ژلایێ وانە گوتن ودانان ودەرهێنان ولێکولین ل سەرکرن ودیڤجوونێن ئەوی نموونەکا بلندورێکوپێك بوون وپوختەیا هزرێن ئەوی دبواڕێ زمان ورێزمانێدا بوو، وئەڤە گورەپانەکا خاف بوویە ل نك ئەوی بۆ ل سەر راوستانێ وهەولدان بۆ نیشاندانا هەلویستێ (شێخ موحەممەد محیەدین) ژگروڤەێین کۆدەنگییێ، وئەم ل سەر گەلەك بابەتان راوستاینە، کو تێدا شێخ ژ ڕەسەناتییا ڕێبازا ڕێزمانا عەرەبیە ومەکارکرییە کو ب پاراوییەکا هویربین بۆجوونا ئەوی ویا یێن پێش ئەوی نیشان بدەین.

CONSENSUS IN SHEIKH MOHYALDIN ABDULHAMEED-MAY ALLAH HAVE MERCY ON HIM-MNHAAT AL-JALEEL'S' FOOTNOTE

ARSHAD **M**HE **A**RSHAD and **I**SMAEL **M**AHAMMED **S**AEED **I**SMAEEL
Dept. of Arabic Language, College of Education/Akre, University of Duhok, Kurdistan Region-Iraq

ABSTRACT

Consensus is one of the grammar principles that the grammarians adopted as a guide on which the rules are built after both listening and analogy. Consensus has received a lot of attention from Ibn Jinni and Al-Suyuti, and confirms that the grammarians are affected by the means of jurisprudence inference, and that it is the meeting on something and agreement on it. The linguistic consensus is divided into three branches: the consensus of the Arabs, the consensus of the Basrians and the Kufics, and the consensus of the Basris or the Kufics. It is mentioned in the grammarians' books and found with multiple words, and from this is what the grammarians say when mentioning a matter: They agreed on it, and they agreed on that, and there is no disagreement in that, or without disagreement, and one saying, they are all synonymous in the sense of unanimity. In the modern era, Sheikh Muhammad Muhyi al-Din, who combined investigation and authorship, is considered one of the scholars whose counterparts are few, for his services in many fields, including language, and the care of Islamic heritage books in teaching, writing, directing and investigation. And his achievement of the Galilee grant, which represents the juice of his mind and the summary of his ideas in the field of language and grammar and it is a fertile field for us to stand there and try to present the position of Sheikh Muhammad Muhyi al-Din on the authority of consensus. We have stopped at several places in which the Sheikh was exposed to an authentic origin of Arabic grammar. We have carefully selected them, displaying his opinion and the opinions of the grammarians who preceded him.

KEY WORDS: Consensus, Mohammed Mohyaldin, Ibn-Aqeel, Assets.